

الفصل الثالث:

المباحث الصرفية

توطئة:

التصريف في اللغة: ((هو مصدر للمبالغة والتكثير بمعنى التحول والتغيير والتقلب))⁽¹⁾، وقد ورد في القرآن الكريم على هذا المعنى، قال تعالى ﴿وَأَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾⁽²⁾، قال لليث: ((تصريف الرياح، صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات، وقال غيره: تصريف الرياح جعلها جنوبا وشمالا وصبا ودبورا، فجعلها ضروبا في أجناسها، وصرفته في الأمر تصريفا قلبته فقلب، وصرف الزمن حوائثه المنقلبة من حال إلى حال، وصرف الشيء أعمله في غير وجه، كأنه يصرفه من وجه إلى وجه، وتصريف الدراهم: إنفاقها، والصريف والصرف والصيرفي: النقاد وهو من التصريف))⁽³⁾. قال تعالى ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾⁽⁴⁾، وقال تعالى ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾⁽⁵⁾.

أما في الاصطلاح: ((فهو علم بأصول أبنية الكلم التي ليست بإعراب))⁽⁶⁾، أو هو ((علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك))⁽⁷⁾.

(1) لسان العرب: 189/9 (صرف).

(2) سورة الأنعام: من الآية 65.

(3) لسان العرب: 189/9 (صرف).

(4) سورة الكهف: الآية 54.

(5) سورة البقرة: من الآية 164.

(6) شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترآبادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار

للكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975: 1/1.

(7) شرح ابن عقيل (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك، راجعه وعلق عليه د. مالك المططبي ود.

غالب المططبي، بغداد، 1415هـ-1994: 119/4.

ابن المستوفي صرفياً:

لعلم الصرف مكانة كبيرة عند علماء اللغة من بين العلوم الأخرى، وله أهمية لا تقل عن علمي النحو والدلالة، فمعرفة الصيغ واستعمالها في الكلام أمر مهم في عصمة اللسان من اللحن، والخروج عن مقاييس اللغة للصحيحة.

لذلك يمكن القول: إنه من الأمور التي أقرت على البنوية اللغوية هي الظواهر الصرفية التي تنشأ من تغيير يصيب بنوية للكلمة، بالحنف والزيادة، أو اختلاف في الحركات والسكنات ونحو ذلك. وقد يرافق ذلك تغيير في المعنى أيضاً.

وقد اهتم ابن المستوفي في كتابه اهتماماً كبيراً ببنوية للكلمة وما يضيئها من تغيير، فقد عني عناية ملحوظة بوزن اللفظ وأصل تصاريفه، على الرغم من أن كتاب النظام ليس كتاباً صرفياً.

وللظواهر الصرفية في الأسماء والأفعال، فيحتها وقدمت للظواهر المختصة بالأسماء على تلك المختصة بالأفعال على الأصل ولكون أبنوية الأسماء في الكتاب أكثر من أبنوية الأفعال. أما المشتقات فلم أبحثها؛ لأن ابن المستوفي لم يسجل ملاحظات كثيرة عنها.

أولاً: أبنوية الأسماء:

1. أبنوية جموع التكسير:

جمع التكسير: ما دل على ثلاثة أو أكثر، وله مفرد حقيقي أو تقديرية يشار به في معناه وفي أصوله مع تغير يطرأ عند الجمع⁽¹⁾.

وقد قسم للصرفيون أوزان جمع التكسير إلى قسمين:

أ. جمع القلة: وهو ما يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة.

ب. جمع الكثرة: وهو ما يدل حقيقة على ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

(1) ينظر: حاشية الصبان: الصبان: (ت 1205هـ)، تحقيق محمود ابن جميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002: 168/4. ووجوه القاموس في الجموع والمضار: محمد بن شافع القرظلي، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكريسي، لتجف، 1982: 9.

أولاً: جموع القلة:

أشهر الصيغ المستعملة في جموع القلة⁽¹⁾:

1. أفْعَلَةٌ بسكون الفاء وكسر العين:

هو ((مقيس في كل مفرد يكون اسماً لا وصفاً منكرًا رباعياً قبل آخره مد، نحو: طعام وأطعمة، رغيف وأرغفة، وهو مقيس أيضاً في كل اسم على وزن فَعَالٍ أو فِعَالٍ إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد، أو كانت لامها حرف علة، فالأول نحو: زِمَامٍ وأزِمَةٌ، والثاني: نحو كِسَاءٍ وأكْسِيَّةٍ))⁽²⁾.

ولمفرد أفْعَلَةٌ أوزان يأتي عليها، هي: فَعَالٌ، فِعَالٌ، فَعِيلٌ.

ومما جاء على هذا البناء عند ابن المستوفي: جمع فَعَالٍ على أفْعَلَةٍ، نحو: لسان أُنْسِنَةٍ⁽³⁾، وجمع فَعِيلٍ على أفْعَلَةٍ، نحو: حبيب أُحِبَّةٍ⁽⁴⁾.

عند شرحه قول المتنبي:

تُسَايِرُكَ السَّوَارِي وَالْعَوَادِي □ مُسَايِرَةَ الْأَحْبَاءِ الطُّرَابِ

قال: ((الأحباء: جمع حبيب، وهو جمع قليل على رأي أبي زيد، ولم يذكره النحويون في أبنية الجموع القليلة، وأما الأَحِبَّةُ فجمع قليل بلا اختلاف))⁽⁵⁾.

2. أفْعَلٌ بضم العين:

يجمع على أفْعَلٌ كل اسم ثلاثي على وزن فَعَلٍ صحيح العين لا معتلها، وليست فاؤه واو أو سواها صحت لامه أم اعتلت بالياء أو الواو، نحو: كَلْبٌ أَكَلَبٌ، كَعُوبٌ أَكْعُوبٌ،

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن الأشموني (ت 929هـ)، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002: 170/4، والجموع في العربية: باكرة رفيق، مطبعة الأديب البغدادي، 1972: 123.

(2) جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977: 40.

(3) النظام: 75/7.

(4) نفسه: 253/3.

(5) نفسه: 253/3.

ولكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره حرف مد بالألف سواء في ذلك مفتوح الأول أم مكسوره أو مضمومه، نحو: نِرَاعُ أَنْرُع، عِنَاقُ أَعْنُق وَعِقَابُ أَعْقَب⁽¹⁾.

أورد ابن المستوفي من الرباعي عقاب وجمعها أَعْقَب⁽²⁾.

3. أفعال:

ويجمع عليه ما كان اسما ثلاثيا لا يصح أن يجمع على أَفْعَل وهو على نوعين:

الأول: معتل العين: أنه أوزان⁽³⁾ هي: فَعَل، فِعَل، فَعِل، فَعِل.

ومما ورد عند ابن المستوفي فَعَل، فِعَل، فَعِل، فَمَثَل الأول: شَوَطَ وَأَشْوِطَ⁽⁴⁾، قَوَّزَ وَأَقَوَّزَ⁽⁵⁾، شَوَّقَ وَأَشْوَقَ⁽⁶⁾، ومَثَلٌ لِلثَانِي: قِيلَ وَأَقِيالَ⁽⁷⁾، عَيْنَ وَأَعْيَانَ⁽⁸⁾.

الثاني: صحيح العين، له أوزان هي⁽⁹⁾: فَعَل، فِعَل، فَعِل، فَعِل.

ومما ورد عند ابن المستوفي:

1. فَعَل، نحو خَفَّضَ أَخْفَاضَ⁽¹⁰⁾.

2. فِعَل، نحو: نَحَسَ أَنْعَاسَ⁽¹¹⁾.

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 90/2، وينظر: الفيصل في ألوان الجموع: عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، 1971: 33.

(2) للنظام: 277/4.

(3) شرح الشافية: 90/2، ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق وشرح د. محمود عثمان رجب، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-

1998: 411/1.

(4) النظام: 176/5.

(5) نفسه: 176/8.

(6) نفسه: 356/1.

(7) نفسه: 212/2.

(8) نفسه: 117/5، المثلث: 273/2.

(9) شرح الشافية: 59/2.

(10) النظام: 217/2.

(11) نفسه: 302/9.

3. فَعَلٌ، منع أكثر النحاة جمعه قياسا على أفعال، وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم، والصواب جواز جمعه قياسا على أفعال، فيقال: بحث أبحاث⁽¹⁾، ومما ورد عند ابن الممتوفي: عَجَسَ أَعْجَاس⁽²⁾، ومما يحفظ فيه أفعال: فاعلٌ، فَعِيلٌ، فَعَالٌ، فَعِلَةٌ، ورد عند ابن الممتوفي أن (فاعل) يأتي على أفعال، وذلك نحو: دارس وأدرا⁽³⁾س، شاهد وأشهد⁽⁴⁾.

فعند شرحه قول أبي تمام:

ما في وَقُوفِكَ سَاعَةٌ مِنْ بَاسٍ □ تَقْضِي ذِمَامَ الْأَرْنُوعِ الْأَدْرَاسِ

قال: ((الأدرا⁽⁵⁾س: إن جُعِلَ جمع دارس فهو مثل: شاهد وأشهد، وإن جعل جمع

دريس، فهو مثل: شريف وأشراف))⁽⁵⁾.

ثانيا: جموع الكثرة:

أبنية جموع الكثرة ثلاثة وعشرون، هي: فُعَلٌ، فُعُلٌ، فُعَلٌ، فِعَلٌ، فُعَلَةٌ، فَعَلَةٌ، فَعَلَى، فَعَلَةٌ، فُعَلٌ، فُعَالٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ، فِعْلَانٌ، فُعْلَانٌ، فُعْلَاءٌ، أفعلاء، فواعلٌ، فَعَائِلٌ، فَعَالٌ، فَعَالِيٌّ، فَعَالِيٌّ، فَعَالِلٌ، شبه فعالل.

1. فُعَلٌ:

((بعد هذا الوزن من أخف الأوزان، لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط، ويجمع عليه كل صفة منكرة على وزن أفعال ومؤنثه فعلاء، أي: وصفين متقابلين، أحمر حمراء أو غير متقابلين إنما يكون للمنكر فقط على وزن أفعال والمؤنث فعلاء، لكن لا يكونان من لفظ واحد، نحو: أكرم صفة للرجل وعذراء صفة للمرأة))⁽⁶⁾.

(1) جموع التصحيح والتكسير: 41.

(2) النظام: 51/8.

(3) نفسه: 229/9.

(4) نفسه: 229/9.

(5) نفسه: 229/9.

(6) الجموع في اللغة العربية: 134.

وقد جاء هذا البناء عند ابن المستوفي في المفردات الآتية: نُكِبَ جمع أنْكَبَ⁽¹⁾، صُهَبَ جمع أصْهَبَ⁽²⁾، هُوَجَ جمع هُوَجَاءَ⁽³⁾، مُهَدَ جمع مِهَادَ⁽⁴⁾، وَجُرَدَ جمع أَجْرَدَ وجرداء⁽⁵⁾، وَتَرَدَ جمع أَتَرَدَ⁽⁶⁾.

ومن الأمثلة على هذا البناء عند ابن للمستوفي، عند شرحه قول أبي تمام:

جَرَى التَّجْدُ الْأَحْوَى عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ

مَنْ السَّيْرِ وَرَقًا وَهِيَ فِي نَجْرِهَا صُهَبٌ⁽⁷⁾

قال: ((الصُّهْبُ: جمع أصْهَبَ، وهو الذي يخالط بياضه حُمْرَةً))⁽⁸⁾.

2. فُعِلَ:

يطرد هذا البناء في كل وصف على فعول بمعنى فاعل، نحو: غفور وشكور، وكل اسم رباعي قبل لامه مد صحيح الآخر مذكرا كان أم مؤنثا، نحو: كثيب وكُتِّبَ⁽⁹⁾.

أورد ابن للمستوفي من الاسم للرباعي الأوزان الآتية:

1. فَعِيلٌ: نحو أَصَلَ أَصِيلٌ⁽¹⁰⁾، رُغِفَ رَغِيفٌ⁽¹¹⁾، رُغِفَ رَغِيفٌ⁽¹²⁾، شُنِعَ شَنِيعٌ⁽¹³⁾.

(1) للنظام: 279/2.

(2) نفسه: 279/2.

(3) نفسه: 316/3.

(4) نفسه: 449/5.

(5) نفسه: 140/4.

(6) نفسه: 377/7.

(7) رواية الصولي والتبريزي: نجدها مكان نجرها.

(8) للنظام: 279/2.

(9) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 259/3.

(10) للنظام: 107/2.

(11) نفسه: 107/2.

(12) نفسه: 222/10.

(13) نفسه: 222/10.

2. فُعُول: نحو: صَعُدَ صَعُودًا⁽¹⁾، قَطَفَ قَطُوفًا⁽²⁾.

3. فَعَال: نحو: مُصَدُّ مَصَادًا⁽³⁾.

وسمع فَعَلٌ في أوزان مفردة هي: فَعَلٌ، فِعْلٌ، فَعَلَةٌ، فَعْلَةٌ، فَعِلَةٌ، فَعْلَةٌ⁽⁴⁾.
أورد ابن المستوفي من هذه الأوزان أن (فَعَلٌ) يأتي جمعا لـ (فَعْلَةٌ)، نحو: شُعْفٌ شُعْفَةٌ⁽⁵⁾.

وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَعَاوَدَهَا جَرَبٌ لَمْ يَزَلْ □ يُعَاوِدُ أَشْعَافَهَا بِالْمُنَاءِ

قال: ((... وأشعافها: أعاليها جمع شُعْفٌ وشُعْفٌ، جمع شُعْفَةٌ، وهي

أعلى الجبل)).

3. فُعَلٌ:

يجمع على هذه الصيغة قياسا نوعان:

الأول: الاسم الذي يكون على وزن فَعْلَةٌ، سواء أكان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا، نحو: سُورَةٌ سُورٌ، زُمْرَةٌ زُمْرٌ، لُجَّةٌ لُجَجٌ⁽⁶⁾.

الثاني: للوصف الذي يكون على وزن فَعْلَى تائينا لوزن أفعل نحو: صُغْرٌ جمع صُغْرَى، عَظْمٌ جمع عَظْمَى⁽⁷⁾، ومن النوع الأول ذكر ابن المستوفي هذا للبناء في المفردات الأتية:

(1) النظام: 4/424.

(2) نفسه: 11/139.

(3) نفسه: 5/425.

(4) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد،

1385هـ-1965: 324.

(5) النظام: 1/299.

(6) شرح الأسموني: 4/183، وينظر: الجموع في اللغة العربية: 139.

(7) ينظر: للكتاب: 3/608، وشرح الأسموني: 4/183، والفيصل في ألوان الجموع: 51،

والصرف: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991: 263.

أ. صحيح اللام: نحو: عُلْبَةٌ عُلْبٌ (1)، تُوْمَةٌ تُوْمٌ (2).

ب. معتل اللام: نحو: كَلْيَةٌ كَلْيٌ (3)، عُوْذَةٌ عُوْذٌ (4).

فعند شرحه قول أبي تمام:

لَا شَرِبَ أَجْهَلٌ مِنْ شَرِبِ إِذَا وَجَدُوا

هَذَا اللَّجِينِ فَدَارَتْ فِيهِمُ الْعُلْبُ

قال: ((... والعُلْبُ: جمع عُلْبَةٍ، وهو إناء من جلود حوله قضبان يحتلب به

ويشرب...)) (5).

4. فَعَلٌ:

يطرد هذا البناء في كل اسم تام جاء على وزن فِعْلَةٍ، نحو: حِجَّةٌ حِجَّجٌ، كِمْرَةٌ

كِمْرٌ، نَيْمَةٌ نَيْمٌ (6).

نكر ابن المصنوعي هذا البناء جمعا لـ (فِعْلَةٍ)، نحو: حَقَبٌ حَقَبَةٌ (7)، نَسَبٌ نَسَبَةٌ (8)،

ويأتي (فِعْلٌ) جمعا لـ (فِعْلَةٍ)، نحو: بِنْرٌ بِنْرَةٌ (9)، تَلَلٌ تَلَلَةٌ (10).

فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 104/3.

(2) نفسه: 60/10.

(3) نفسه: 10/8.

(4) نفسه: 166/6.

(5) نفسه: 104/3.

(6) ينظر: للكتاب: 585/3، وارشاف الضرب: 428/1، والجموع في اللغة العربية: 139،

والصرف: 263.

(7) النظام: 266/2.

(8) نفسه: 84/3.

(9) نفسه: 241/5.

(10) نفسه: 26/2.

أَطَاعَهَا الْحَسَنُ وَأَخْطَأَ الشَّبَابُ عَلَيَّ

فَوَادِعَا وَجَرَّتْ فِي رَوْحِهَا التَّسَبُّ

قال: ((.. التَّسَبُّ: جمع تسبئة، وهي مثل التسيب من الشعر..))⁽¹⁾.

5. فُتِلَ:

يجمع عليه ما كان وصفا على وزن فاعل الذي مؤنثه فاعلة على أن يكون لامها صحيحا سواء في تلك صحت عينها لم اعلمت، نحو: علازل علائلة عَذَلْ، سلبق سلبقة سَبِقْ، وكذلك ما كان صفة للمؤنث قط نحو: حلتض حَيْضٌ⁽²⁾.

تكرر لين المستوفي أن هذا البناء يأتي جمعا لما كان وصفا على وزن فاعل مؤنثه فاعلة، نحو: كلظم كُظْمٌ⁽³⁾، قارح قُرْحٌ⁽⁴⁾.

فتد شرحه قول المتنبى:

تَكْبُو وَرَأَاكَ يَا ابْنَ أَحَدٍ قُرْحٌ □ لَيْسَتْ قَوَاتِمُهُنَّ مِنْ آلِهَا

قال نقلا عن لبي القتيح: ((الْقُرْحُ: جمع قارح، وجمع قارحة قوارح، وهو الذي له

خمس سنين))⁽⁵⁾.

6. فُتِلَ:

هو جمع لكل وصف لمذكر على وزن فاعل صحيح اللام سواء كانت اللام

همزة لم لا نحو: قارئ قرأء، جاهل جهَّال⁽⁶⁾.

(1) لتنظم: 84/3.

(2) للكتب: 631/3، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيويه: 304، والجموع في اللغة العربية:

144-143.

(3) لتنظم: 255/2.

(4) نفسه: 67/5.

(5) نفسه: 67/5.

(6) ينظر: للكتب: 631/3، وينظر: الصرف: 267، والتعصم في ألوان الجموع: 60.

ذكر ابن المستوفي هذا البناء نحو: لُوَاذْ لَانْدُ(1)، رُوَادْ رَانْدُ(2).

فعند شرحه قول أبي تمام:

مَصَادٌ تَلَاثَتْ لُوَاذًا بَرِيودِهِ □ قِيَانِلٌ حَيِّي حَضْرَمَوْتَ لِيَعْرُبِ(3)

قال: ((لُوَاذْ: جمع لَانْدُ... وروى الآمدي، رُوَادَا مكان لُوَاذْ، وهو جمع رَانْدُ)) (4).

7. فعال:

هذه الصيغة يكثر استعمالها في جموع للتكسير، إذ تجمع عليها أسماء وصيغ تفوق بها غيرها من الصيغ، ويأتي هذا البناء على أوزان ورد منها عند ابن المستوفي الأوزان الآتية:

1. فَعْلَةٌ: نحو: حِجَالٌ حَجَلَةٌ(5).

2. فَعِيلٌ: نحو: بَطَاءٌ بَطِيءٌ(6)، مَلِيءٌ مِلَاءٌ(7).

ويحفظ فعال في كلمات كثيرة لا تخضع لقياس معين، ومما ورد منها عند ابن

المستوفي الأوزان الآتية:

1. فَعُولٌ، نحو: نِنَابٌ ذُنُوبٌ(8).

2. فَعْلَةٌ، نحو: عِشَائِشٌ عِشَّةٌ(9).

3. فَاعِلَةٌ، نحو: بَرَادٌ بَارِدَةٌ(10).

(1) لتنظلم: 211/2.

(2) نفسه: 211/2.

(3) رواية الصولي: ويعرب مكان ليعرب، والرواية الصحيحة عندي هي (يعرب).

(4) لتنظلم: 211/2.

(5) نفسه: 382/6.

(6) نفسه: 280/1.

(7) نفسه: 280/1.

(8) نفسه: 93/2.

(9) نفسه: 19/10.

(10) نفسه: 269/5.

فعد شرحه قول أبي تمام:

أَسْبِلْ عَلَيْهِمْ سِتْرَ عَقْرِكَ مُفَضِّلاً □ وَإِنْفَحْ لَهُمْ مِنْ نَائِلِ بِلْدَانِ

قال: ((الذئاب: جمع ثنوب...))⁽¹⁾.

8. نُقُول:

يطرد في كل اسم ثلاثي على الأوزان الآتية: فَعَل، نحو: كَبِدَ كَبُود⁽²⁾، فَعَل غير معتل العين، نحو، شَمَسَ شَمُوس⁽³⁾، فَعَل، نحو: جَذَعَ جُنُوع⁽⁴⁾، فَعَل، نحو: بُرَجَ بُرُوج⁽⁵⁾، ومما ورد عند ابن المستوفي فَعَل غير معتل العين، نحو: ثَغَرَ ثُغُور⁽⁶⁾، بَنَدَ بَنُود⁽⁷⁾، فَرَجَ فَرُوج⁽⁸⁾، شَانَ شُؤُون⁽⁹⁾.

فعد شرحه قول المتنبّي:

بَارِضٍ تَهْلِكُ الْأَشْوَاطُ فِيهَا □ إِذَا مَلَيْتَ مِنَ الرِّكْضِ الْفُرُوجُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الْفُرُوجُ جمع فرج، وهو ما بين القوائم...))⁽¹⁰⁾.

9. فَوَاعِل:

يطرد هذا البناء في الأوزان الآتية⁽¹¹⁾: فَوْعَل، فَاعِل، فاعِل، فاعِل، فاعِل اسما علما أو غير علم فاعِل صفة مؤنث عاقل، فاعِل صفة منكر غير عاقل، فاعِل، فاعِل، ومما ورد

(1) للنظام: 93/2.

(2) شرح الأشموني: 191/4، والفيصل: 65، والصرف: 269.

(3) وينظر: ارتشاف الضرب: 450/1، والصرف: 270.

(4) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 299، والصرف: 269.

(5) نفسه: 299، نفسه: 270.

(6) للنظام: 93/2.

(7) نفسه: 477/6.

(8) نفسه: 176/5.

(9) نفسه: 78/10.

(10) نفسه: 176/5.

(11) شرح الأشموني: 197/4-198، وينظر: الصرف: 273-274.

تفتخر⁽¹⁾، وجمع الرباعي المزيد بقاء التثنية على فعال، نحو: كركرة كراكر⁽²⁾، وتلك عند شرحه قول أبي تمام:

إلى خالدٍ راحتِ بنا أرْحِيَّةٌ □ قرأها من عن كراكرها نُكْبٌ

قال: ((الكراكر: جمع كركرة، وهي السعدانة، وهي رحي زور البعير))⁽³⁾.

12. شبه فعال:

والمراد بشبه فعال: ((ما يماثله في العدة والبناء، وإن خالفه في الوزن))⁽⁴⁾، وهناك أسماء كثيرة تجمع على هذه الصيغة منها المشتقات التي تبدأ بميم زائدة كأسماء الزمان والمكان والأداة⁽⁵⁾. والأوزان التي تشبه فعال عند ابن المستوفي هي:

1. مفاعل:

يقاس هذا البناء فيما كان مزيداً من الثلاثي بحرف أو أكثر ليس لغرض إلحاقه بالرباعي أو الخماسي مجردين أو مزيدين، وليس إحدى زيادته حرف مد أو لين وبدأً بالميم، نحو: مطلق مطلق⁽⁶⁾.

ومما ورد عند ابن المستوفي من هذا البناء:

1. أن يكون جمعا لـ(مفعل) نحو: مكبر مكابر⁽⁷⁾.
2. أن يكون جمعا لـ(مفعل) نحو: مجند مجسد⁽⁸⁾.
3. أن يكون جمعا لـ(مفعلة) نحو: منقبة منقاب⁽⁹⁾.

2. الأفعال:

(1) النظم: 224/8.

(2) نفسه: 279/2.

(3) نفسه: 279/2.

(4) شرح الأشموني: 205/4.

(5) ينظر: الصرف: 279.

(6) ينظر: للكتاب: 312/3، وشرح الشافية ابن الحاجب: 252/1، 253.

(7) النظم: 164/2، وينظر: لفرق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البطلوسي، تحقيق د. علي

زوين، مطبعة بعثي، بغداد، 1926: 821.

(8) النظم: 247/5.

(9) نفسه: 164/4.

ويجمع على هذا ما كان ثلاثياً مزيداً بحرف أو أكثر لا لغرض الإلحاق، وليست إحدى زياداته حرف مد أو لين قبل الآخر، وهو مبدوء بالهمزة لزاندة في أفعل⁽¹⁾، وجمع على هذا للجمع للنقل من الإسمية إلى الوصفية، نحو: الجدل أجادل، وأخيل أخيل⁽²⁾.

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء، فعند شرحه قول المتنبّي:

أَكَارِمَ حَسَدَ الْأَرْضِ السَّمَاءِ بِهِمْ □ وَقَصَّرَتْ كُلُّ مِصْرٍ عَنِ طَرَابُلُسِ

قال: ((أكارم: جمع أكرم بمعنى كريم...))⁽³⁾.

3. فعائل:

إذا كان الرباعي مزيداً بحرف علة قبل آخره جمع على فعائل، نحو: قناديل، قناديل، وإن كان واوا أو ألفاً قلباً ياعين؛ لوقوعهما بعد الكسرة، نحو: عصفور عصافير⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتنبّي:

وَحَلَى الْعَذَارَى وَالْبَطَارِيقَ وَالْقُرَى

وَشَعَثَ النَّصَارَى وَالْقَرَابِينَ وَالصُّلْبَا

قال: ((البطاريق: جمع بطريق، وهو القائد من قواد الروم، والقرايين: جمع

قريان وهي خاصة للملك...))⁽⁵⁾.

4. تفاعيل:

يطرد هذا البناء في الاسم الثلاثي للمزيد بحرفين في أوله تاء، وحرف مد قبل

آخره، نحو: تقسيم تقاسيم⁽⁶⁾.

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) ينظر: لبنية الصرف في كتاب سيبويه: 311.

(2) ينظر: الكتاب: 613/3، وشرح شاقية ابن الحاجب: 252/1-253.

(3) للنظام: 349/9.

(4) ينظر: شرح الأسموني: 208/4، والجموع في اللغة العربية: 165.

(5) للنظام: 310/3.

(6) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، ط8، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا،

لَنْ جَحَدْتُكَ مَا لَأَقِيْتُ فِيكَ فَقَدْ □ صَحَّتْ شُهُودُ تَبَارِعِي وَتَعْدِي

قال: ((التباريح: جمع تبريح، كما قالوا: التكاليف جمع تكليف، وأصل المصادر

ألا تجمع، وربما استحسنوا فيها ذلك إذا اختلفت الأنواع))⁽¹⁾.

ومن الأمور الأخرى في الجمع:

1. اسم الجنس للجمعي.

2. جمع الجمع.

1. اسم الجنس الجمعي: هو ما تضمن معنى الجمع دالا على الجنس كله،

ويفرق بينه وبين مفرده بالياء أو للتاء، نحو: تمر تمر، روم رومي⁽²⁾.

ذكر ابن المستوفي هذا، نحو: ملاء ملاء⁽³⁾.

2. جمع الجمع: ذكر سيبويه أن هناك بعض أبنية جموع التثنية تجمع لغرض

المبالغة في التكثر والزيادة في العدد، منها: أفاعل، أفاعيل، أفاعلة⁽⁴⁾.

ذكر ابن المستوفي جمع الجمع، نحو: أغراض جمع أغراض⁽⁵⁾، أزائد جمع

أزائد⁽⁶⁾، أراهط جمع أراهط⁽⁷⁾، أساس جمع أساس⁽⁸⁾، أفويق جمع أفوق⁽⁹⁾.

فقد شرحه قول أبي تمام:

يَحْتَلِبُ الدَّهْرَ أَفَويقَهُ □ وَيَخْلِطُ الحُلُومَ معَ الحَازِرِ

(1) للنظام: 186/3.

(2) ينظر: شرح الأشموني: 216/4، أبنية للصرف في كتاب سيبويه: 337.

(3) للنظام: 179/9.

(4) ينظر: للكتاب: 618/3-620.

(5) للنظام: 130/10.

(6) نفسه: 130/10.

(7) نفسه: 130/10.

(8) نفسه: 426/7.

(9) نفسه: 21/8.

قال: ((أفاريق: جمع جمع؛ لأنه يقال: فُوقَ وأفوقَ، ثم جمع أفوقَ على أفاريق...)).

2. التصغير:

التصغير في اللغة: لتقليل (1).

أما في الاصطلاح: ((فهو تغيير بنية الكلمة، لتقليل معناها أو تحقيره أو تقريب زمانه أو مكانه أو تعظيم شأنه أو غير ذلك)) (2).

وقد وردت عند ابن المصنوفي بعض الألفاظ المصغرة، وعلى قلتها أشار إليها في كتابه، وتتضح من خلال ما يأتي:

أولاً: تصغير الثلاثي:

يتم تصغير الثلاثي من خلال ضم أول الكلمة وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة بعده (3)، ومما ورد عند ابن المصنوفي من الثلاثي المصغر: جُدَيْلُ تصغير جِدْل، وعذيق تصغير عذق (4).

وجزئى تصغير جزء، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَتَى أَلْفُ جُزْءٍ رَأَيْتُهُ فِي زَمَانِهِ □ أَقْلُ جُزْءٍ بَعْضُهُ الرَّأْيُ أَجْمَعُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((جزيء، ممدود مهموز، تصغير جزء)) (5).

ثانياً: تصغير ما فيه حرف علة:

في العربية كلمات فيها أحرف علة، ولكنها تختلف من حيث موقعه فيها، فقد يكون للحرف الثاني في الكلمة، وقد يكون الثالث، وقد يكون الرابع، فإن كان الثاني في أحرف الكلمة حرف علة ردُّ إلى أصله في التصغير، نحو: باب تصغر على بُويِب، وإن

(1) ينظر: لسان العرب: 4/458 (صغر).

(2) المهذب في علم التصريف: 365.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 4/218، والمهذب في علم التصريف: 365.

(4) للنظام: 3/15.

(5) نفسه: 10/391.

كان حرف العلة ثالثاً، فإنه يقلب ياء إن كان واوا في الأصل، وإن كان ياء يبقى كما هو، تقول في تصغير عصا عُصِيَّة⁽¹⁾، ورد عند ابن المستوفي ما كان حرف العلة ثالثاً في الكلمة، فعند شرحه قول أبي تمام:

صَدَقْتُ لَهْيًا قَلْبِي الْمُسْتَهْتِرِ □ قَبِيتُ نَهَبًا صَبَابَةً وَتَذَكَّرْتُ⁽²⁾

قال نقلا عن الخارزنجي⁽³⁾: الهميّا: تصغير اللهو، وهي فعلى من اللهو على مثال التقوى والتقوى، كما قال للعجاج⁽⁴⁾:

وَدَارُ لَهْيًا قَلْبِي الْمَتِيمِ

ثالثا: شواذ التصغير:

لا يجوز تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، ولكن جاء تصغيرها شذوذاً، ومما ورد عند ابن المستوفي منها: للذئب تصغير للذئبي⁽⁵⁾، ذئبا تصغير ذئبي⁽⁶⁾، ذئباً تصغير ذئبي⁽⁷⁾.

3. النسب:

النسب لغة: مصدر نسبه ينسبه نسباً إلى كذا إذا عزاه إليه⁽⁸⁾، والنسب: واحد الأبناء، والنسبة والنسبة مثله⁽⁹⁾.

(1) الصرف: 91-92.

(2) رواية الصولي: صرفت مكان صدقت.

(3) النظام: 135/8.

(4) ديوان العجاج برواية وشرح الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة الشرق، بيروت: 291.

(5) النظام: 367/4، ذرة الخواص في أوام الخواص: للحريري، مكتبة المثنى، بغداد، دت: 10،

شرح الأسموني: 243/4، للصرف: 288.

(6) النظام: 401/8، شرح البرقوقى: 266/2.

(7) النظام: 358/9، الموضح: 162/3، شرح البرقوقى: 302/2.

(8) ينظر: اللسان: 755/1 (نسب)، المهذب في علم التصريف: 376.

(9) الصنحاح: 755/1 (نسب).

أما في الاصطلاح: فهو الملحق بأخره بياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها⁽¹⁾، فالاسم بالياء منسوب والمجرد منها منسوب إليه والياء بياء النسب⁽²⁾، والغرض من النسب هو التخصيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب إليه أو قبيلته أو مدينته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك⁽³⁾، فمن أمثلة النسب عند ابن المستوفي، شذنية في النسب إلى شذن⁽⁴⁾، وخذاق في النسب إلى خذاق⁽⁵⁾، وبقاعية في النسب إلى بقاع، فعند شرحه قول أبي تمام:

بِقَاعِيَّةٍ تَجْرِي عَلَيْنَا كُؤُوسُهَا

تُجْدِي الَّذِي لُخْفِي وَتُخْفِي الَّذِي لِبَدِي

قال نقلا عن أبي زكريا: ((البقاعية نسبة إلى البقاع، وهي مواضع بالشام معروفة، واحدها بقعة، ولم توحد في النسب إلى البقاع صارت كاسم واحد، كما قالوا: بطاحي في النسب إلى البطاح))⁽⁶⁾.

|| النسبة إلى ما انتهى بياء:

لا يخلو هذا أن يكون اسما منقوصا، أو منتهيا بياء مشددة، أو منتهيا بياء قبلها خرف ساكن⁽⁷⁾، فإن كان الاسم المنقوص ثلاثيا قلبت ياءه ولو افتح ما قبلها، نحو: الشجي الشجوي، وإن كانت الياء رابعة في الكلمة جاز قلبها ولو افتح ما قبلها، تقول في النسبة إلى قاضي قاضوي وقاضي، ومما ورد عند ابن المستوفي النسبة إلى ماني فعند شرحه قول المتنبي:

(1) ينظر: للمع في العربية: ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، ط مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ - 1982: 317.

(2) المذهب في علم التصريف: 376.

(3) نفسه: 376.

(4) للنظام: 207/1.

(5) نفسه: 299/5.

(6) نفسه: 92/6.

(7) ينظر: الصرف: 334، وينظر: المذهب في علم التصريف: 377.

وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ □ تُخَجِّرُ أَنْ المَانُوِيَّةَ تُكْذِبُ

قال: ((المانوية منسوبة إلى ماني، وهو رجل يعظمه أهل مذهبه))⁽¹⁾، وإن كانت للباء خامسة حذف وجوبا وأضيف ياء النسبة نقول في النسبة إلى المُنْتَدِي مهْتَدِي، ومما ورد عند ابن المعتوفى بجوية منسوب إلى البجاوي وهي الدواهي⁽²⁾. أما إذا كان الاسم منتهيا بياء مثندة، فإنها تحذف وجوبا إذا كانت رابعة فصاعدا، وشرط ألا يكون الاسم على وزن فَعِيلٍ أو فُعَيْلٍ، نحو النسبة إلى كرسي كرسي، ومما ورد عند ابن المعتوفى: تقول السمهري في النسبة إلى السمهريّة⁽³⁾.

□ النسب السماعي:

في اللغة العربية أسماء منسوبة على غير القياس، نحو شتاء فلان نسبة إليها شتوي⁽⁴⁾. ومما جاء من النسب على غير القياس عند ابن المعتوفى بجاوية في النسب إلى بجاة، فعند شرحه قول الممتبي:

وَكُلُّ بَجَاةٍ بُجَاوِيَّةٍ □ خَتُوفٍ وَمَا بِيَّ حُسْنُ المِشْيِ

قال: ((بجاوية منسوبة إلى البجاة، ويقال: إنه اسم جبل من الناس، وقيل: البجاة البلد، ويجب أن يكون قولهم: بجاوية منسوبة على غير قياس؛ لأنه لو حمل على لفظ البجاة لقيل بجوي))⁽⁵⁾.

(1) النظام: 279/4.

(2) نفسه: 217/6.

(3) نفسه: 443/1.

(4) المهذب في علم التصريف: 385.

(5) النظام: 451/1.

4. المقصور والممدود:

الاسم المقصور: هو اسم معرب آخره ألف لازمة مثل: هُدَى، وليلى، فإن كان الاسم مبنيًا نحو: متى فهو غير مقصور، وإن كانت الألف غير لازمة كالتي في الأسماء الستة في حالة للتصويب، نحو: أبا محمد، ذاء، فهو غير مقصور⁽¹⁾.

أما الاسم الممدود: هو اسم معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: إنشاء، ورجاء، وإذا كانت ألفه منقلبة وليست زائدة، فهو ليس بممدود، نحو: داء، فالألف فيها منقلبة عن واو والأصل نوا⁽²⁾.

((أجمع للنحاة على جواز قصر الممدود للضرورة))⁽³⁾، ((لكن الاختلاف يصب في جواز مد المقصور، فذهب البصريون إلى المنع، أما الكوفيون والأخفش فإنهم يرون جواز مد المقصور للضرورة الشرعية))⁽⁴⁾.

ذكر ابن المستوفي في كتابه للمقصور والممدود، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَقْرِبُ السَّلَامَ مُعْرِفًا وَمُحَصَّبًا □ مِّنْ خَالِدِ الْمَعْرُوفِ وَالْمُهَيَّجِاءِ

قال نقلا عن الصولي: ((الهيجاء تمد وتقصر...))⁽⁵⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَلَا أَيُّهَا الْمَوْتُ فَبِجَعْتِنَا □ بِمَاءِ الْحَيَاةِ وَمَاءِ الْحَيَاءِ

قال⁽⁶⁾ نقلا عن الصولي: بماء للحياة بمن كان الناس يقيمون حياتهم به، ورواه قوم بماء الحياء يريد ماء المطر، وقد مد مقصورا والذي يمكن ملاحظته مما نقله ابن

(1) ينظر: شرح الحدود للنحوية: 59، والمهذب في علم التصريف: 158، والصرف: 233.

(2) ينظر: شرح الحدود النحوية: 59، والمهذب في علم التصريف: 167، والصرف: 236.

(3) شرح ابن عقيل: 81/4.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 745/2.

(5) للنظام: 208/1، وينظر: المقصور والممدود: الفراء، تحقيق وشرح ماجد الذهبي، مؤسسة

لرسالة، دت: 43.

(6) للنظام: 263/1.

للمستوفي عن الصولي أنه لا يجوز مد المقصور في هذا الموضع، وبهذا فهو يتفق مع البصريين في عدم جواز مد المقصور في هذا الموضع، إذ ذهب بعضهم إلى عدم جواز مد المقصور حتى في ضرورة الشعر⁽¹⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَعَاءِ نَعَاءِ شَقِيقَ التَّدَى □ إِلَيْهِ نَعِيًّا قَلِيلَ الْجَدَاءِ

قال: ((قليل للجداء، أي: قليل الغناء، فأما الجدا مقصور فهو في معنى العطاء والمطر الدائم))⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَلَمَّا تَرَاءَتْ عَفَارِيئُهُ □ سَنَا كَوَكَبِ جَاهِلِي السَّنَاءِ

قال: ((السناء مقصور، وهو ضوء البرق في الأصل والسناء ممدود الرفع))⁽³⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

حُلَّةٌ سَابِرِيَّةٌ وَرِدَاءٌ □ كَسَحَا الْقَيْضِ أَوْ رِدَاءِ الشُّجَاعِ

قال: ((السحا بالفتح مقصور، جمع سَحَاءٍ وَسِحَاءٍ بالمد إذا كسر جمع سِحَاءَةٍ))⁽⁴⁾. قال الفراء: ((والسحَاء: الخفاش بكسر فمد ويفتح فقصر فيقال: السْحَا))⁽⁵⁾. ومن الأمثلة الأخرى: فحوى حكي بالقصر والمد⁽⁶⁾، والثناء ممدود إلا أنه قصر ضرورة⁽⁷⁾.

(1) ينظر: شرح جمل لزعاجي: ابن هشام: 434.

(2) للنظام: 264/1، وينظر: المقصور والممدود: ابن السكيت، تحقيق محمد سعيد، مصر، ط1، 1985: 94.

(3) للنظام: 277/1، وينظر: المقصور والممدود: 18، وللصاح: 2383/6 (سنا).

(4) للنظام: 306/1.

(5) المقصور والممدود: 39.

(6) للنظام: 182/9، وينظر: المقصور والممدود: 43.

(7) للنظام: 166/4، وينظر: المقصور والممدود: 74، 86.

5. الأسماء المجردة والمزيدة:

أ. الأسماء المجردة:

للاسم الثلاثي للمجرد عشرة أبنية نكر ابن المستوفي واحدا منها، وهو: فَعَلَ بضم ففتح، يأتي هذا للبناء اسما وصفة، فالاسم نحو: صُرِدَ، والصفة نحو: حَطَمَ⁽¹⁾، وقد ذكر ابن المستوفي هذا للبناء عند شرحه قول المتنبّي:

أَمِنْ إِذْيَارِكِ فِي الدُّجَى الرَّقْبَاءُ □ إِذْ حَيْثُ كُنْتَ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

قال: ((... الدُّجَى: الظلمة واحدا نجية، وليست من لفظ دجا يدجو، ولكنها في معناه...))⁽²⁾.

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن المستوفي يشوبه الغموض وعدم الصحة، إذ أن لفظة (الدُّجَى) مأخوذة من دجا للليل يدجو دجواً ودجواً⁽³⁾.

ب. الأسماء المزيدة:

ومما ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد، وقد تلحقه زيادة أو زائدتان أو ثلاث أو أربع، فيصير على سبعة أحرف وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد⁽⁴⁾. وقد ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد فيه واحد، وهذه للزيادة إما أن تلحقه قبل الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد اللعين، أو بعد اللام، وقد وردت عند ابن المستوفي على نوعين:

1. ما زيد قبل الفاء:

ويكون على أوزان عديدة⁽⁵⁾:

(1) ينظر: الممتع في التصريف: 62/1، والمزهر: 5/2، وتصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين

قباوة، مطبعة جامعة حلب، 1987: 65.

(2) للنظام: 373/1.

(3) ينظر: الصحاح: 2334/6 (دجا)، ولسان العرب: 249/14 (دجا)، والموضح: 141/1، وشرح

البرهوقي: 140/1.

(4) ينظر: الممتع في التصريف: 70/1.

(5) نفسه: 80-72/1.

2. ما زيد بعد اللام:

ويكون على أوزان عديدة⁽²⁾:

فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلَى، فَعَلِن، فَعَلِن، فَعَلِن، فَعَلِم، فَعَلِم، فَعَلِم، فَعَلَأ،
فَعَلِيَّة، فَعَلُوَّة، فَعَلُوَّة، فَعَلُوَّة.

ذكر ابن المستوفي بناء (فعلَى) عند شرحه قول المتنبي:

سَرَايَاكَ تَتْرَى وَاللُّمُسْتَقُّ هَارِبٌ □ وَأَصْحَابُهُ قَتَلَى وَأَمْوَالُهُ نُهَجَى

قال: ((.. ولتُهَجَى: المنهوية، وهي فَعَلَى، وألفه مثل ألف حبلى، وهو اسم للجمع..))⁽³⁾، والذي أراه أن فَعَلَى بمعنى مفعولة.

6. معاني صيغ الأسماء:

ذكر ابن المستوفي طائفة من معاني صيغ الأسماء، ومما ورد منها:

1. فعيل بمعنى فاعل:

أورد ابن المستوفي أن (فَعِلًا) تأتي بمعنى فاعل، نحو: رَغِبَ بِمَعْنَى رَاغَبٌ⁽⁴⁾،
مَكِثَ بِمَعْنَى مَاكثٌ⁽⁵⁾، عَظِيمَ بِمَعْنَى عَالِمٌ⁽⁶⁾، سَلِيمَ بِمَعْنَى سَالِمٌ⁽⁷⁾. فعند شرحه قول أبي تمام:

لَا تُصِيبُ الصَّدِيقَ قَارِعَةُ التَّأ □ نِيبٌ إِلَّا مِنْ الصَّدِيقِ الرَّغِيبِ

قال: ((.. يكون فعيل بمعنى فاعل، نحو عَظِيمَ بِمَعْنَى عَالِمٌ، وسَلِيمَ بِمَعْنَى سَالِمٌ..))⁽¹⁾.

(1) للنظام: 15/10، شرح البرقوقى: 318/2.

(2) للمنتع في التصريف: 88/1-91.

(3) للنظام: 306/3، الموضح: 217/1.

(4) للنظام: 226/3.

(5) نفسه: 107/5.

(6) نفسه: 162/2.

(7) نفسه: 162/2.

2. فعيل بمعنى مفعول:

نكر ابن المستوفي أن (فعيلاً) يأتي بمعنى مفعول، فعند شرحه قول أبي تمام:

تَقِي جَمَحَاتِي لَسْتُ طَوْرَعٌ □ وَكَيْسَ جَنِيحِي إِنْ عَدَلْتِ بِمُصْحَبِي
مُرْوَيْ

قال نقلا عن المرزوقي: ((... الجنيبة هي في الأصل فعيل بمعنى مفعول، ولكنه لحق به الهاء؛ لينتقل من الصفات إلى الأسماء...))⁽²⁾.

3. فعول بمعنى مفعول:

نكر أن (فعولاً) تأتي بمعنى مفعول، فعند شرحه قول أبي تمام:

كَالرِّشَاءِ الْعَوْهَجِ⁽³⁾ أَطْبَاهُ □ رَوَّعَ إِلَى مُغْزِلِ رَغَوْتِ

قال: ((... رغوثة: مرضعة، وهو فعول بمعنى مفعول...))⁽⁴⁾.

(1) النظام: 162/2.

(2) نفسه: 200/2.

(3) العوهج: طويلة العنق من الطيباء: النظام: 109/5.

(4) النظام: 109/5.

ثانيا: أبنية الأفعال:

الفعل لغة: ((كناية عن كل عمل متعد وغير متعد...))⁽¹⁾.

أما في الاصطلاح: ((فهو أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى،

ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع))⁽²⁾.

وسببوه في عرضه هذا يثبت أن للفعل مادة أخذت من أحداث الأسماء، ويريد بأحداث الأسماء: المصادر، فهو يقول معقبا: والأحداث نحو: الضرب والقتل والحمد⁽³⁾، ((ويقسم للفعل إلى مجرد ومزيد، فالمجرد: ما كانت حروفه كلها أصلية، لا تسقط في أحد للتصريف إلا لطة تصريفية، وأما المزيد فهو: ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف))⁽⁴⁾.

أبنية الأفعال في كتاب النظام:

أولا: الفعل المجرد:

1. الفعل الثلاثي المجرد:

الفعل الثلاثي المجرد باعتبار الماضي مع المضارع ستة أوزان، تسمى أبوابا⁽⁵⁾،

وهي مرتبة على النحو الآتي:

الباب الأول: فَعَلَ - يَفْعَلُ، نُحُو نَصَرَ - يَنْصُرُ

ذكر ابن المستوفي هذا الباب مرات عديدة، فنكر منه الصحيح والسالم،

والأجوف والناقص، والمضعف.

أ. الصحيح السالم: هو للفعل الذي سلمت أصوله من أحرف العلة والتضعيف

وللهزمة⁽⁶⁾، نحو ضَرَبَ، جَلَسَ.

(1) لسان العرب: 528/11 (فعل).

(2) الكتاب: 12/1.

(3) للفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1980: 16.

(4) دروس للتصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1958: 54.

(5) ينظر: المهذب في علم التصريف: 57، والصرف: 47-49، ودروس في علم الصرف: 36-41.

(6) ينظر: المهذب في علم التصريف: 109.

ذكر ابن الممتوفي الصحيح السالم من الباب الأول نحو: نَضَبَ - يَنْضَبُ (1)،
وذلك عند شرحه قول للمنتبي:

وَإِنْ فَارَقْتَنِي أَمْطَارُهُ □ فَأَكْثَرُ غَدْرَانِهَا مَا نَضَبَ

قال نقلا عن أبي القحح: نَضَبَ الماءُ يَنْضَبُ نُضُوبًا، إذا غار من العين ونحوها،
أو بعد من وجه الأرض.

ب. المضغف: هو الفعل الثلاثي الذي يكون فيه حرفان من جنس واحد، فأسكن
الأول وأدغم الثاني نحو: مَدَّ وَشَدَّ (2).

ذكر ابن الممتوفي هذا الفعل وذلك نحو: عَنُ يَعْنُ (3)، صَكَ يَصُكُّ (4)، فعند شرحه
قول أبي تمام:

تَبْتُ الْجَنَانَ إِذَا اصْطَلَّكَ بِمُظْلَمَةٍ □ فِي رَحْلِهِ السُّنُّ الْأَقْوَامِ وَالرُّكْبُ

قال: ((اصططكت مستعار، فنكر أنه استعير للسان لذلك فهو من صكته يصكُّه
صكًا، إذا ضربه بشيء صلب)) (5).

ج. الأجوف: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: نام (6).

ذكر ابن الممتوفي من الفعل الأجوف، نحو: راد يرُودُ (7)، مار يمُورُ (8)، جاد
يجُودُ (9)، فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 82/4.

(2) بنظر: المنصف لكتاب التصريف، المازني، شرح ابن جني: 303/2.

(3) النظام: 181/2.

(4) نفسه: 94/3.

(5) نفسه: 94/3.

(6) الصرف: 98.

(7) النظام: 50/3.

(8) نفسه: 51/3.

(9) نفسه: 116/3.

عَلَى كُلِّ رُوَادٍ الْمَلَاطِ تَهَدَّمَتْ □ عَرِيكَتُهُ الْعَلِيَاءُ وَإِنْصَمَّ حَالِبُهُ

قال: ((رواد من قولهم: راد يروده، إذا ذهب وجاء))⁽¹⁾.

د. الناقص: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: دعاء، رضي، قَضُو⁽²⁾.

ذكر ابن المستوفي من لفعل للناقص نحو: هفا يهفو⁽³⁾، رنا يرنو⁽⁴⁾.

الباب الثاني: فَعَلٌ - يَفْعَلُ، نَحْوُ: ضَرَبَ - يَضْرِبُ.

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان ناقصاً، نحو: قَرَى يَقْرِي⁽⁵⁾، مَنَى

يسقي⁽⁶⁾، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَوْ كَانَ يَفِي الشِّعْرُ أَفْنَاهُ مَا قَرَّتْ

حِيَاضُكَ مِنْهُ فِي الْقُصُورِ السَّوَاهِبِ⁽⁷⁾

قال: ((قَرَى للماء في الحوض يقري، إذا جمعه..)).

الباب الثالث: فَعَلٌ - يَفْعَلُ، نَحْوُ: فَتَحَ - يَفْتَحُ

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان سالماً صحيحاً، نحو: زَمَعَ يَزْمَعُ⁽⁸⁾،

وذلك عند شرحه قول المتنبّي:

فَقَدْ يُظَنُّ شُجَاعاً مِنْ بِهِ حَرَقٌ □ وَقَدْ يُظَنُّ جَبَاناً مِنْ بِهِ زَمَعٌ⁽⁹⁾

(1) للنظام: 50/3.

(2) الصرف: 99.

(3) للنظام: 95/3.

(4) نفسه: 181/2.

(5) نفسه: 35/3.

(6) نفسه: 66/9.

(7) رواية للصولي والتبريزي: للمصور مكان للقصور.

(8) النظام: 362/10.

(9) انفرد ابن عدلان برواية: يظن.

قال: ((الزَمَعُ: مصدر زَمَعَ الرجل، يَزْمَعُ زَمْعاً، إذا خرقَ من خوف)).

الباب الرابع: فَعَلَ - يَفْعَلُ، نُحُو: فَرَحَ يَفْرَحُ

ذكر ابن المعرف في هذا الباب ما كان سالماً صحيحاً، نحو: شَجِبَ يَشْجِبُ

شَجِباً⁽¹⁾، وذلك عند شرحه قول المتبني:

تَحَالَفَ النَّاسُ حَتَّى لَا أُنْفَاقَ لَهُمْ □ إِبَّأَ عَلَى شَجِبٍ وَآخُلْفُ فِي الشَّجِبِ

قال: ((الشجب: الهلاك، يقال: شَجِبَ يَشْجِبُ شَجِباً))، أما البابان الخامس

والسادس فلم يردا في الكتاب، نقله ورودهما عامة.

صَيغَتَا أَفْعَلَ وَفَعَلَ:

ومما يدخل ضمن أبنية الأفعال، صيغتا أفعل وفعل، إذ وردت في اللغة العربية

هاتان الصيغتان، وقد اختلف موقف اللغويين القنماء منها، أما بمعنى واحد أم هناك

خلاف بينهما؟

فمنهم من ذهب إلى أن معنى الصيغتين واحد، ولكن الاختلاف يرجع إلى

اختلاف اللهجات، إذ قد يجيء فعلت وأفعلت للمعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا،

فعدت قوم على فعلت ويلحق به قوم الألف فينبونه على أفعلت⁽²⁾.

وعلى هذا الرأي مجموعة من العلماء منهم: للكسائي⁽³⁾، وأبو زيد الأنصاري⁽⁴⁾،

وابن درستويه⁽⁵⁾، وابن كيسان⁽⁶⁾، وابن سيده⁽⁷⁾.

(1) النظام: 71/4.

(2) ينظر: الكتاب: 61/4.

(3) المزهري: 407/2.

(4) فعلت وأفعلت: أبو حاتم السجستاني (ت 255هـ)، تحقيق د. خليل إبراهيم عطية، مطبعة جامعة البصرة، مديرية دار الكتب، 1979: 88.

(5) ينظر: تصحيح النصيح: ابن درستويه (ت 347هـ)، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1395هـ-1975: 165/1-166.

(6) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979: 241.

(7) المخصص: ابن سيده، دار الفكر، بيروت، 1398هـ-1978: 2/15.

ومنهم من ذهب إلى إنكار كون الصيغتين بمعنى واحد ومنهم الأصمعي، قال ابن دريد: ((سألت أبا حاتم عن باع وأباع، فقال: سألت الأصمعي عن هذا فقال: لا يقال: أباع))⁽¹⁾:

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن صيغة فعل وأفعل متطورة عنه⁽²⁾.
والذي يبدو لي أن مما ورد في هذا الباب يعود إلى اختلاف اللهجات، فالثلاثي لهجة الحجاز، والرباعي لهجة تميم وأسد وقيس وربيعة وأهل نجد⁽³⁾.
والذي يهمنا من كل هذا هو موقف ابن المستوفي من هاتين الصيغتين، فقد كان من القائلين: إن هاتين للصيغتين بمعنى واحد، وسوف أسوق أمثلة لتوضيح موقفه من هذا:

|| سرى وأسرى:

عند شرحه قول أبي تمام:

فيا أيها الساري اسر غير محاذير . □ جنان ظلام أو ردى أنت هائبه⁽⁴⁾

قال: ((يقال: سريت سرى ومسرى، وأسريت إذا سرت ليلاً، وكلاهما لغة للقرآن للكريم))⁽⁵⁾.

والذي يمكن ملاحظته من خلال للنص أن هاتين للصيغتين (سرى وأسرى) هما بمعنى واحد، وقد أكد ابن السكيت⁽⁶⁾ ولجوهري⁽⁷⁾ وابن النحاس⁽⁸⁾ وأبو بكر بن الأثيري⁽⁹⁾، إذ قالوا: سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً.

(1) جمهرة اللغة: 436/3.

(2) ينظر: مقدمة كتاب فعلت وأفعلت: لسجستاني: 62.

(3) اللهجات العربية في التراث: د. أحمد الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978: 619/2.

(4) رواية الصولي: ويا أيها.

(5) لتنظام: 68/3.

(6) إصلاح المنطق: 213.

(7) الصحاح: 2376/6 (سرا).

(8) شرح التصانيد التسع المشهورات: ابن النحاس، تحقيق أحمد خطاب: عمر، دار الحرية للطباعة،

بغداد، 1393هـ-1973: 146/1.

(9) شرح التصانيد التسع الطوال الجاهليات: أبو بكر بن الأثيري، تحقيق عبد السلام محمد هارون،

دار المعارف، مصر، 1969: 177.

﴿ خطئى وأخطأ:

عند شرحه قول المتنبي:

وَعَيْنُ الْمُخْطِئِينَ هُمْ وَلَيْسُوا □ بِأَوَّلِ مَعْشَرٍ خَطُّوا لَسَابُوا

عرض ابن المستوفي خلاف العلماء في صيغتي (خطئى وأخطأ)، فقال: ((قلوا: خطيت من الخطيئة، أخطأ إخطاء، وأخطأت أخطئ إخطاء، إذا تركت الصواب، والاسم: الخطأ غير مقصور مهموز، وقلوا: خطئى إذا تعمد، وأخطأ إذا قصد الصواب فأخطأ، وقيل: هما بمعنى واحد))⁽¹⁾، وعلى هذا ابن السكيت⁽²⁾ والجوهري⁽³⁾.

قال أبو الفتح نقلا عن الأصمعي: تقول: خطئى خطأ من الذنوب، وأخطئى يخطئ من الإخطاء، وقال نقلا عن أبي العلاء: أخطأ إذا تعمد وخطئى إذا لم يتعمد.

﴿ راب وأراب:

عند شرحه قول المتنبي:

أَيْلُورِي مَا أَرَابِكَ مَنْ يُرَيْبُ □ وَهَلْ تَرَقَى إِلَى الْفَلَكَ الْخُطُوبُ

قال: ((يقال: رابني لأشياء يرينني وأراب الرجل إذا جاء بريئة، وقال أبو زيد: إن رابني وأرابني بمعنى، قال الجوهري: هذيل تقول: أرابيني قلان))⁽⁴⁾.

قال ابن المستوفي⁽⁵⁾ في موضع آخر عن هاتين الصيغتين: وقد فرقوا بين المعنيين في بعض المواضع وساروا بينهما في غيره، فقالوا: راب إذا أتى بالريئة وأراب إذا ظننت به.

(1) النظم: 29/4.

(2) إصلاح المنطق: 213.

(3) الصحاح: 147/1 (خطأ).

(4) النظم: 5/4.

(5) نفسه: 116/10.

﴿ نَكَرَ وَأَنْكَرَ ﴾

عند شرحه قول المتنبي:

فَبَلَّحَظِهَا نَكَرَتْ قَنَاتِي رَاحَتِي □ ضَعْفًا وَأَنْكَرَ خَاتِمَايَ الْخِنْصِرَا

قال: ((يقال: نكرت الشيء وأنكرته بمعنى))⁽¹⁾، وعلى هذا الجوهر⁽²⁾، والتبريزي⁽³⁾ والبرقوقي⁽⁴⁾.

﴿ قَصَرَ وَأَقْصَرَ ﴾

عند شرحه قول المتنبي:

أَفْتَى بِرُؤْيَيْهِ الْأَنَامُ وَحَاشَ لِي □ مِنْ أَنْ أَكُونَ مُقْصِرًا أَوْ مُقْصِرَا

قال: ((يقال: قصرت عن الشيء تقصيرا إذا تركته عجزا، وأقصر عنه إقصارا إذا تركته قادرا عليه))⁽⁵⁾، فالصيفتان (قصر وأقصر) تختلفان في المعنى وعلى هذا للتبريزي⁽⁶⁾ والبرقوقي⁽⁷⁾.

﴿ حَبَّ وَأَحَبَّ ﴾

عند شرحه قول المتنبي:

أَحَبُّ أَمْرِئٍ حَبَّتِ الْأَلْفُسُ □ وَأَطْيَبُ مَا شَمُّهُ مَعِطَسُ

قال: ((أَحَبَّ الْأَمْرَ يُحِبُّهُ، وَحَبَّتْ يُحِبُّهُ))⁽⁸⁾، قال الفراء⁽⁹⁾: حبيبته لجة.

(1) للنظام: 93/9.

(2) ينظر: الصحاح: 836/2 (نكر).

(3) للموضح: 99/3.

(4) شرح البرقوقي: 269/2.

(5) للنظام: 98/9.

(6) للموضح: 102/3.

(7) شرح البرقوقي: 270/2.

(8) للنظام: 399/9.

(9) شرح البرقوقي: 413/2.

معاني صيغ الأفعال:

ذكر ابن المستوفي طائفة من معاني صيغ الأفعال منها:

1. أفعل بمعنى استفعل:

تدل صيغة (افعل) على معان عديدة، هي⁽¹⁾:

التعدية، الصيرورة، للدخول في شيء مكانا كان أو زمانا، للسلب والإزالة، الامتناع، لتعريض، معنى استفعل، المطاوعة، التمكين.

وقد جاءت عند ابن المستوفي دلالة على معنى استفعل، فعند شرحه قول المتنبي:

إِذَا مَا اسْتَحَيْنَ الْمَاءَ يَعْزِضُ نَفْسَهُ □ كَرَّعْنَ بِسَبْتٍ فِي إِيَاءٍ مِنَ الْوَرْدِ

قال: ((بروي (استحين) مكان (استحين) وتكون أجبن بمعنى استحين))⁽²⁾.

2. فُعل بمعنى فعول:

عند شرحه قول المتنبي:

فَلَقَدْ دَهَشْتُ لِمَا فَعَلْتَ وَدَوْنَهُ □ مَا يُدْهِشُ الْمَلِكَ الْحَفِيظَ الْكَاتِبَا

قال: ((... يقال: دهش الرجل فهو مدهوش...))⁽³⁾.

(1) شذا العرف: 21-22، وينظر: دروس في علم الصرف: 60-63.

(2) النظام: 381/7.

(3) نفسه: 167/4، وينظر: الإصحاح: 1006/3 (دهش)، شرح البرقوقى: 260/1-261.

ثالثاً: أبنية المصادر:

المصدر: ((هو ما دل على الحدث مجرداً من الزمن خلافاً للفعل الذي يدل على الحدث مقترناً بالزمن))⁽¹⁾.

وقف ابن المستوفي من أبنية المصادر، ولم يشر إلى أيهما مشتق من الآخر، واكتفى بنكر بعض المصادر.

مصادر الأفعال الثلاثية:

((إن أبنية هذا الفعل كثيرة جداً، لا تعرف إلا بالسماع والرجوع إلى كتب اللغة ولا ضابط لها، وذهب آخرون إلى أنها كلها قياسية مطردة، وقد وقف الجمهور منها موقفاً علمياً فحدثوا ما هو قياسي، وأهملوا السماع فلم يضعوا له قاعدة))⁽²⁾.

المصادر القياسية:

((جمع جمهور النحاة عدداً من الأبنية تخضع لضوابط واضحة محددة، ولكنهم لم يزعموا أن القياس فيها تام مطرد، وإنما رأوا أن قسماً من هذه الأبنية يكثر وروده لنوع معين من الأفعال، فتحتمل أن يقاس عليها ما لم يسمع له مصدر عن العرب، فهم يلجؤون إلى القياس عليها ما لم يرد سماع يخالفها، وهذه هي أشهر الأبنية التي ذكروها، فالفعل للمتعدى يكون على فَعَل، نحو: حَمَدَ، وَعَدَّ... إلا ما دل على حرفه أو صناعة فيكون على فَعِلَّة، نحو: زراعة، حياكة، تجارة))⁽³⁾.

نكر ابن المستوفي أمثلة للمصادر القياسية نحو: شَجِبَ يشجب شجباً⁽⁴⁾، دَعَسَ يَدْعسه دَعْساً⁽⁵⁾.

(1) للمع في العربية: 114.

(2) المصدر: 126.

(3) نفسه: 127.

(4) للنظام: 71/4.

(5) نفسه: 371/9.

أما الفعل اللازم فتقسم أبنية مصادره تبعاً لحركة عينه في الماضي إلى:
فَعْلٌ، فَعِلٌ، فَعُلٌ، فَمصادر فَعُل هي (1):

1. فَعَالَةٌ فيما دلّ على حرفه، نحو: تجارة.
2. فَعَالٌ فيما دلّ على امتناع، نحو: نِفَار.
3. فَعَلَانٌ فيما دلّ على اضطراب، نحو: فيضان.
4. فَعِيلٌ فيما دلّ على سير، نحو: دبيب.
5. فَعِيلٌ أو فَعَالٌ فيما دلّ على صوت، نحو: سهيل ونباح.
6. فَعَالٌ فيما دلّ على داء، نحو: سُعال.

وهذا لم يرد عند ابن المستوفي، إلا أن الذي ورد فعل لازم على فعل صحيح غير دال على الأمور المذكورة، وهذا يكون مصدره على فَعول ومما ورد عند ابن المستوفي، نحو: نَضِبُ الماءَ نَضُوباً (2)، نَلَقُ دُلُوقاً (3).

أما مصادر فَعِلٍ فهي (4): فَعَلَةٌ فيما دلّ على لون نحو: حُمْرَةٌ، فَعُولٌ فيما دلّ على معالجة أي: محاولة حسية للتغلب على صعوبة، نحو: صُعُودٌ، وفَعَلٌ إذا لم يدلّ على لون أو معالجة، وهذا ورد عند ابن المستوفي نحو: حَبَّضَ حَبِضاً (5).

ومما ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد بالهمزة، فإذا كان الفعل صحيح العين فإن مصدره يكون على وزن إفعال، نحو: أكرم إكراماً، أجمل إجمالاً (6).

(1) شرح الأشموني: 460/2-461.

(2) النظام: 82/4.

(3) نفسه: 369/7.

(4) شرح الأشموني: 462/2.

(5) النظام: 436/7، يقال: حبض السهم: يحبض حبباً إذا وقع بين يدي الرامي؛ لضعفه.

(6) ينظر: شرح الأشموني: 464/2، للصرف: 129، دروس في علم الصرف: د. علي جابر

المنصوري، وعلاء الدين هاشم للخفاجي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط2،

ومن الثلاثي المزيد بالهمزة عند لين للمستوفي أسعف إسعافا وذلك عند شرحه

قول أبي تمام:

وَعَاوَدَهَا جَرَبٌ لَمْ يَنْزِلْ □ يُعَاوِدُ أَشْعَافَهَا بِالْمَنْأَاءِ

قال: روى أبو العلاء: ((إسعافها بالسين، مصدر من أسعفت فلانا بحاجته إذا

قضيتها له))⁽¹⁾.

رابعاً: التذكير والتأنيث:

مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربية لها أهمية كبيرة، دفعت الكثير من علماء اللغة إلى دراستها، وابن الممتوفي واحد من هؤلاء العلماء، إذ وقف ابن الممتوفي على هذه المسألة في كتابه، وقد قمت بإحصاء هذه المفردات، ومنها:

1. السلطان:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَنْظُرْ وَإِيَّاكَ الْهَوَى لَا تُمَكِّنَنَّ □ سُلْطَانُهُ مِنْ مُقْلَةٍ شَوْسَاءِ

قال⁽¹⁾: السلطان: المعروف فيه للتذكير، وقد جكي تأنيثه، فمن ذكره ذهب به إلى الملك، ومن أنثه ذهب به إلى معنى الخلافة أو الحجة⁽²⁾، وهذه اللفظة عند علماء اللغة تذكر وتؤنث، إلا أن ابن السكيت ذهب إلى أنها مؤنثة، إذ قال: السلطان: ((مؤنثة يقال: قضيت به علينا السلطان، وقد آمنته السطان))⁽³⁾. وقد أيده ابن سيده في المخصص⁽⁴⁾، وأما الذين قالوا بالتذكير والتأنيث فيها فقد اختلفوا في أيهما أكثر للتأنيث أم للتذكير، فمنهم من يرجح التذكير⁽⁵⁾، ودليله أن السلطان في القرآن الكريم لم يرد إلا مذكراً، قال تعالى ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾⁽⁶⁾، وقوله ﴿أَمْ

(1) النظام: 217/1.

(2) ينظر: الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن سيده، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، 1982: 324.

(3) إصلاح المنطق: 362، وينظر: لسان العرب: 7/321 (سلط).

(4) ينظر: المخصص: 15/17.

(5) المنكر والمؤنث: ابن التستري، تحقيق أحمد بن عبد المجيد هريدي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، لرياض، 1413هـ-1983: 83، التكملة: أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الطباعة والنشر، الموصل، 1401هـ-1981: 394، الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (ت 671هـ)، دار لكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1988: 23/14.

(6) سورة الكهف: من الآية 15.

لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ⁽¹⁾، فهؤلاء حجتهم أن جميع ما في القرآن الكريم دال على تنكير السلطان، ولو كان التأنيث أكثر لكان في كتاب الله ﷺ⁽²⁾، وهناك من ذهب إلى التنكير والتأنيث في كلمة سلطان من دون أن يرجح أحدهما على الآخر⁽³⁾، قال الفراء⁽⁴⁾: (السلطان أنتى ونكر، والتأنيث عند الفصحاء أكثر)، وقال المبرد⁽⁵⁾: تقول: ((سليط للواحد والسلطان جمع، فمن نكّر ذهب إلى معنى الواحد ومن أنتّ ذهب إلى معنى للجمع ولم يسمع من غيره))⁽⁶⁾.

من كل هذا يمكن القول: إن لفظه السلطان تنكر وتونث، أما مسألة أيهما أرجح فلا يمكن الجزم بهاء لأنها متعلقة بالاستعمال اللغوي للكلمة، في أي عصر من العصور، واللغة كما هو معروف في تطور مستمر.

2. الذراع:

ذكر ابن المصنوعي أن لفظه للذراع تنكر وتونث، فعند شرحه قول أبي تمام:
وَمِثْلُ قُوَى جَبَلِ تِلْكَ الذِّرَاعِ □ كَانَ لِرِشَاءِ لِرِشَاءِ
قال: ((ويروى لذاك الذراع، وهو ينكر ويونث أكثر))⁽⁷⁾، وهناك خلاف بين العلماء في تنكير وتأنيث هذه اللفظة، فمنهم من ذهب إلى أنها تونث فقط منهم سيبويه⁽⁸⁾،

(1) سورة الصافات: 156.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 222/3.

(3) أنب الكاتب: 226.

(4) المذكر والمؤنث: الفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975:

83، وينظر: لآزهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأتباري، تحقيق د. حاتم اللضمان، دار

الرشيد للنشر، 1979: 29/2.

(5) المذكر والمؤنث: المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصالح الهادي، مكتبة دار التراث،

قاهرة، 1970: 113.

(6) ينظر: شرح أنب الكاتب: الجولبيقي، مكتبة المقدمسي، القاهرة، 1350هـ: 53.

(7) للنظام: 103/1.

(8) للكاتب: 236/3.

وابن السكيت⁽¹⁾، وأبو البركات الأنباري⁽²⁾، وابن التستري⁽³⁾، ومنهم من قال: إنها تذكر وتؤنث منهم: للفراء⁽⁴⁾، والجوهري⁽⁵⁾، وابن السيد⁽⁶⁾، وأبو حيان التوحيدي⁽⁷⁾، والسيوطي⁽⁸⁾، وابن منظور⁽⁹⁾.

ونلاحظ من نص ابن المستوفي أنه يميل إلى أن لفظة النزاع مما يستوي فيه المنكر والمؤنث، إلا أن التأنيث أكثر.

3. الطريق:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الطريق تذكر وتؤنث، عند شرحه قول المتنبّي:
 وَكُلُّ طَرِيقٍ أَتَاهُ الْفَسَى □ عَلَى قَدَرِ الرَّجْلِ فِيهِ الْخَطَا
 قال⁽¹⁰⁾: الطريق يذكر وتؤنث، وعلى هذا للفراء⁽¹¹⁾، وابن السكيت⁽¹²⁾، وابن فارس⁽¹³⁾، والنووي⁽¹⁴⁾، والسيوطي⁽¹⁵⁾.

4. الروح:

- (1) إصلاح المنطق: 279.
- (2) البلغة في الفرق بين المنكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عيد التواب، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1970: 70.
- (3) المنكر والمؤنث: 45.
- (4) نفسه: 37/2.
- (5) الصحاح: 1209/3 (نزع).
- (6) الحلال في إصلاح اللسان: 314.
- (7) البصائر والاختار: أبو حيان التوحيدي، تحقيق عبد الرزاق محيي الدين، ط1، بغداد، 1954: 142/3، وينظر: أبو حيان التوحيدي لغويا: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2004: 57.
- (8) المزهر: 225/2.
- (9) لسان العرب: 93/8 (نزع).
- (10) لتنظام: 468/1.
- (11) المنكر والمؤنث: 87.
- (12) إصلاح المنطق: 361.
- (13) المنكر والمؤنث: ابن فارس، حققه د. رمضان عيد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1975: 58.
- (14) تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (676هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت: 185/2.
- (15) المزهر: 252/2.

- (10) لم يبق شيء من ذلك.
- (9) الخصال في إصلاح الخلق: 316.
- (8) الخصال في إصلاح الخلق: 54.
- (7) سورة التوبة: 193.
- (6) سورة التوبة: 38.
- (5) الخصال في إصلاح الخلق: 26.
- (4) شرح التوبة: 318/2.
- (3) التوبة: 205/3.
- (2) الخصال: 367/1 (روح).
- (1) الخصال: 15/10.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَدَّ شَرِّهَا قَوْلَ قَدِ احْتَمَمْتُ:

5. الخصال:

الخصال في إصلاح الخلق: 15/10.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَدَّ شَرِّهَا قَوْلَ قَدِ احْتَمَمْتُ

الخصال في إصلاح الخلق: 15/10.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَدَّ شَرِّهَا قَوْلَ قَدِ احْتَمَمْتُ

الخصال في إصلاح الخلق: 15/10.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَدَّ شَرِّهَا قَوْلَ قَدِ احْتَمَمْتُ

الخصال في إصلاح الخلق: 15/10.

قال: ((الضحى يذكر ويؤنث، فمن أنت ذهب إلى أنها جمع ضحوة، ومن نكر ذهب إلى أنها اسم على فعل مثل طرد ونفر))⁽¹⁾. وذهب إلى تنكيرها وتأنيثها الفراء⁽²⁾، وابن التستري⁽³⁾.

6. الذهب:

ذكر ابن الممتوفي أن لفظة الذهب مؤنثة، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مُصْفَرَّةٌ مُحْمَرَّةٌ فَكَأَنَّهَا □ غُصَبٌ تَيْمَنٌ فِي الْوَعَا وَكَمْضَرُ

قال⁽⁴⁾: والذهب يؤنث، والتأنيث هو لغة أهل الحجاز؛ فهم يقولون: هي الذهب؛ لأن القطعة الواحدة منها ذهبية⁽⁵⁾، وبها نزل القرآن الكريم ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾، وذهب إلى تأنيثها بعض علماء اللغة ومنهم ابن التستري⁽⁷⁾ وابن الأبياري⁽⁸⁾، والقرطبي⁽⁹⁾، وذهب بعضهم إلى أنها تنكر وتؤنث ومنهم ابن السيد، إذ قال⁽¹⁰⁾: ((الذهب، يذكر ويؤنث، والأشهر فيه التنكير، أما للتنكير فهو لغة تميم ومنازل العرب، فهم يقولون: هو لذهب))⁽¹¹⁾. قال الأزهرى: ((الذهب:

(1) للنظام: 108/2.

(2) للمنكر والمؤنث: 98.

(3) نفسه: 51.

(4) للنظام: 85/8.

(5) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهرى (ت 370هـ)، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، 1964-

1967: 262/6 (ذهب)، والبارع في اللغة: أبو علي الفاي (ت 356 هـ)، تحقيق هاشم الطعان،

مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975: 609، وينظر: لهجة قبيلة

أسد: علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1989: 162.

(6) سورة التوبة: من الآية 34.

(7) المنكر والمؤنث: 50.

(8) ينظر: للمنكر والمؤنث: 418/1.

(9) تفسير القرطبي: 22/4.

(10) الحل في إصلاح لخلل: 327.

(11) ينظر: اللسان: 394/1 (ذهب)، والمزهر: 277/2، ولهجة تميم: 279.

مذكر عند العرب، ومن أنه ذهب به مذهب للجمع⁽¹⁾، وعلى هذا أبو علي القالي⁽²⁾، أما غلبة للعلماء فقد جوزوا التذكير والتأنيث، في الذهب، إذ قال الفراء: ((الذهب: أنثى، يقال: هي للذهب وربما نكر))⁽³⁾، وقول للفراء هذا يدل على ضعف للتذكير عنده؛ لأنه لم يأتِ بدليل على تذكير الذهب.

7. العائق:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَائِقٌ مُعْتَقٌ مِنَ الْمَوْنِ إِلَّا □ مِنْ مَقَاسَةِ مَعْرَمٍ أَوْ نِجَادٍ⁽⁴⁾

قال: ((العائق: يذكر ويؤنث والتذكير أكثر))⁽⁵⁾، وعلى هذا ابن التستري⁽⁶⁾، والجوهري⁽⁷⁾ وأبو حيان التوحيدي⁽⁸⁾.

8. الدرع:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَأَصْبَحَ يَجْتَابُ الْمُسَوَّحَ مَخَافَةً □. وَقَدْ كَانَ يَجْتَابُ الدِّلاصَ الْمَسْرُودَا

قال: ((حكى أبو عبيدة أن الدرع يذكر ويؤنث...))⁽⁹⁾، وهنا لابد من التمييز بين درع المرأة أي قميصها، وبين درع الحديد، فقد ذهب علماء اللغة إلى أن درع المرأة مذكر ومنهم: للفراء⁽¹⁰⁾، وابن العسكيت⁽¹⁾، وابن قتيبة⁽²⁾، وابن الأثير⁽³⁾، وابن

(1) تهذيب اللغة: 263/6 (ذهب).

(2) البراع: 609.

(3) المنكر والمؤنث: 83.

(4) رواية الصولي: عائق ومعنق بالنون.

(5) للنظام: 287/5.

(6) المنكر والمؤنث: 55.

(7) الصحاح: 1521/4 (عق).

(8) البصائر والخنازير: 144/3.

(9) للنظام: 382/6، والصحاح: 1206/3 (درع).

(10) المنكر والمؤنث: 93.

التستري⁽⁴⁾، وابن الجبّان⁽⁵⁾، وابن سيده⁽⁶⁾، وابن السيد⁽⁷⁾، وابن هشام اللخمي⁽⁸⁾، أما درع الحديد فقد ذهب أغلب العلماء إلى أنها مؤنثة، ومنهم: الفراء⁽⁹⁾، وابن جنبي⁽¹⁰⁾، وابن الحاجب⁽¹¹⁾، ومنهم من ذهب إلى التذكير والتأنيث فيها كالمبرد⁽¹²⁾، والزجاجي⁽¹³⁾، وأبي علي الفارسي⁽¹⁴⁾، وأبي هلال العسكري⁽¹⁵⁾.

من هذا يمكن القول: إن ابن المستوفي مع الطائفة التي تذهب إلى التذكير والتأنيث في لفظة الدرع، وإن هذه اللفظة في بيت أبي تمام مؤنثة؛ لأنه أراد بها درع الحديد.

- (1) ينظر: إصلاح المنطق: 358.
- (2) أدب الكاتب: 225.
- (3) المنكر والمؤنث: 394/1.
- (4) نفسه: 75.
- (5) شرح الفصحح في اللغة: ابن الجبّان (ت بعد 416هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الجبار جعفر الفزاز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1991: 308.
- (6) المخصص: 20/17.
- (7) الحلال في شرح الخلل: 329.
- (8) شرح الفصحح: ابن هشام اللخمي (ت 577هـ)، دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم، دار الآثار والتراث، ط1، 1409هـ-1988: 259.
- (9) المنكر والمؤنث: 93.
- (10) المنكر والمؤنث: ابن جنبي، تحقيق د. طارق عبد الله، دار البيان العربي، جدة، 1985: 67.
- (11) القصيدة المشوثة بالأسماء المؤنثة المساعية: ابن الحاجب، تحقيق وشرح د. طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار، لوزقاء، الأردن، 1405هـ-1985: 96.
- (12) المنكر والمؤنث: 96.
- (13) الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ-1988: 296.
- (14) للتكملة: 393.
- (15) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال العسكري (ت بعد 395هـ)، تحقيق د. عزة حسن، مطبعة الترقى، دمشق، 1390هـ-1970: 531/2.